العراق في عين العاصفة الإقليمية!

زيد عبد الوهاب الأعظمي

> فراغ السلطة والانقسام السياسي الداخلي في العراق، سيُفقد هذا البلد القدرة على اتخاذ قرارات تحميه من الاستقطاب الإقليمي أمام أي تفاعلات أمنية إقليمية وتوقفه على الحياد، بل سيكون جزءً من معادلة الصراع وفي عين العاصفة.

قد لا يدرك ساسة العراق المتصارعون على السلطة أن المنطقة تدخل بالتدريج مرحلة الأزمة، وأن احتمالية الصدام واردة في ظل التحشيد الإعلامي والتصعيد اللوجستي الملحوظ في الشرق الأوسط، أولها إرهاصات وحتمية فشل عودة إيران إلى الاتفاق النووي، وحرب الاغتيالات لضباط وعلماء الحرس الثوري والرد عليها والهجمات السيبرانية ضد المؤسسات الطاقوية في عمق الأراضي الإيرانية، وآخرها نية واشنطن توحيد منظومة الدفاعات الجوية لحلفائها خصوم إيران في المنطقة. ومشكلة الإدراك عند السياسي في بغداد تلك ليست فقط في فهم المتغيرات الدولية التي

بدأت ملامحها تظهر بعد فترة من بدأ الحرب الروسية-الأوكرانية وتداعياتها على موازين القوى الدولية والإقليمية، بل تترسخ مع انشغاله في دوامة الأزمة العراقية التي انتقلت من مرحلة الانسداد السياسي إلى مرحلة الغموض السياسي بعد استقالة كتلة الصدر النيابية، فلا يعرف أي طرف من أطراف الأزمة ما هي مساراتها المحتملة.

يعيش العراق فراغ سلطة غير مسبوق ولا يوجد أفق واضح لحله، وذلك يعود إلى محددات كثيرة قد تكون من أبرزها: أزمة النظام السياسي الذي لا يملك آليات حل

دستورية صريحة غير قابلة للتأويل، وانقسام سياسي حاد أضعف السلطة وصادر قرارها الاستراتيجي قبالة التحديات الأمنية والاقتصادية، وبلا شك فإن فراغ السلطة والانقسام السياسي الداخلي في العراق، سيُفقد هذا البلد القدرة على اتخاذ قرارات تحميه من الاستقطاب الإقليمي أمام أي تفاعلات أمنية إقليمية وتوقفه على الحياد، بل سيكون جزءً من معادلة الصراع وفي عين العاصفة.

يفرض الواقع السياسي والجيوسياسي أن يكون العراق في عين الأزمة إن بدأت، فأمن العراق الاقتصادي رهينة تصدير النفط الذي لا ممر له سوى مضيق هرمز، والذي في ظل أي طارئ إقليمي ودولي فإنه سيُغلق، فما بالكم بطارئ طرفه إيران التي تؤكد أن الخليج العربي سيغلق في حال نشوب الحرب "لا سمح الله"، وهو ما يستوجب البحث عن بدائل عاجلة لحماية الاقتصاد العراقي، إلا أن الأزمة الداخلية وشلل السلطتين التشريعية والتنفيذية في بغداد سيشكل حائلا دون إمكانية اللجوء إلى حل حكومي سريع لتداعيات الأزمة الاقتصادية المحتملة.

تنظر إيران إلى العراق كما الولايات المتحدة الأمريكية على أنه ساحة النزاع البديلة التي يتجنب كلا الطرفين فيها المواجهة العسكرية المباشرة المفتوحة على جغرافيات أكثر اتساعا كالخليج على سبيل المثال، فكل رد على هجوم أو حادث اغتيال بين الطرفين وحلفائهما كان -في أغلبه- على أهداف معروفة في بغداد وأربيل والأنبار وعلى سفارات وقنصليات ومقار أمنية دون غيرها من القواعد العسكرية الأمريكية أو الإيرانية المنتشرة في الشرق الأوسط، ولكن الحرب الإقليمية حال نشوبها ستغير شكل المواجهة بين أطراف الأزمة ووكلائهم على الأراضي العراقية خاصة، ففراغ السلطة وضعفها يتيحان لتلك المواجهة أن تكون أكثر ضراوة وانتشاراً يكون فيها العراق الخاسر الأكبر وإن كانت الحرب محدودة.

قدم مشرّعون أمريكان من الحزبين الديمقراطي والجمهوري مشروع قانون إلى الكونغرس ينص على أن يعمل البنتاغون مع إسرائيل وعدد من الدول العربية من بينها دول خليجية من أجل دمج الدفاعات الجوية، لإيجاد بنية أنظمة صاروخية وجوية متكاملة للتصدي للتهديدات الإيرانية ووكلائها في المنطقة - على حد قولهم-، وسيكون العراق -على الأغلب- من الدول الحليفة التي تفرض جغرافيتها أن يتعاون مع واشنطن في هذا المشروع الاستراتيجي، فما هو موقف العراق في ظل أزمة السلطة والحكم والشلل السياسي التام في صناعة القرار الاستراتيجي؟

سيغيب بطبيعة الحال الموقف السياسي ومقياس مصلحة العراق للتعامل مع هذا القانون إن مرره المشرع الأمريكي، وستحل محلها المقاربات الآيديولوجية والبيانات التصعيدية، ولن نجد سلطة في بغداد كاملة الصلاحية قادرة على إدارة مفاوضات مع أطراف الأزمة في الداخل والخارج لتحييد العراق عن أن يكون طرفاً في النزاع، وسيكون مرغماً عنه طرفاً في الحرب.

ينبغي الإشارة إلى أن العراق ما زال تحت سلطة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على عكس ما أعلنته وزارة الخارجية العراقية في شباط/فبراير من العام الجاري 2022 في بيان رسمي، فالذي أُغلق حقيقة هو ملف التعويضات ما بين العراق والكويت فقط، وبقيت هناك العديد من الملفات العالقة ما بين الطرفين كالأرشيف الوطني والأسرى ورفات الجنود الكويتيين. والبند السابع هي مجموعة فقرات ذات صلة بالأعمال في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين والإخلال بهما، ومن هنا فإن بقاء العراق يعاني فراغ سلطة غير قادر على التعاطي مع الأزمات الإقليمية، قد يدعو الفواعل الدوليين إلى التدخل عبر مجلس الأمن تحت ذريعة أن العراق مصدر أزمات وتهديد للأطراف الإقليمية والدولية بفعل نشاط الجماعات المسلحة، ويصبح التدخل الدولي في بغداد واقعا لا محال.

أسهمت الحرب الروسية-الأوكرانية بتحريك بوادر الأزمة في الشرق الأوسط، ليس في بعدها الاقتصادي نظرا إلى الاضطرابات في أسواق القمح العالمية وأزمة غذاء مرتقبة ستضرب العالم في حال استمرت الحرب فحسب، وإنما في بعدها العسكري الأمني الذي قد يدفع روسيا إلى الانكماش بعيدا عن منطقة الشرق الأوسط وتقليل زخمها العسكري هناك لاعتبارات تعبوية للحرب، وهو ما سيولد فراغ قوة يتطلب ترتيب الأوراق الاستراتيجية من جديد بين واشنطن وحلفائها وموسكو وحلفائها.

يمثل الانسحاب الروسي من سوريا خاصة والشرق الأوسط عامة واستنزافها في الحرب مع كييف، إضعافاً لإيران في المنطقة وانكشافاً لها في الجغرافية الممتدة ما بين سوريا ولبنان، ولا يمكن تفسير تصاعد عمليات القصف بالطائرات الحربية أو المسيرة الإسرائيلية على المصالح الإيرانية في دمشق وما حولها إلا بعد تنسيق أمني ما بين روسيا وإسرائيل لملئ ذلك الفراغ الاستراتيجي، الأمر الذي يغري الولايات المتحدة للمزيد من الفاعلية الأمنية بحجة حماية حلفائها من ردة فعل إيرانية محتملة في مناطق نفوذها ومنها العراق. مع التأكيد بأن هناك حربا بالوكالة مستمرة، ومن غير المرجح أن تصل إيران وإسرائيل إلى الحرب بالطريقة التي تخوض بها روسيا هجومها في أوكرانيا مثلا. فالمسافة والجغرافيا تستبعدان نشوب صراع طويل الأمد بينهما.

إن بقاء العراق رهينة التوافقات السياسية الداخلية التي سببت فراغ السلطة سيدفع به إلى المزيد من المجهول الداخلي والخارجي في ظل مؤشرات إقليمية أمنية بالدرجة الأساس ودولية تشي بفشل الوصول إلى اتفاق نووي وتؤكد فرضية وقوع حرب إقليمية، قد تكون محدودة أو مفتوحة وكل الاحتمالات واردة، لكن المؤكد أيضا بأن العراق سيكون طرفاً ولن يتمكن أي فاعل من تجنيبه تفاعلات الأزمة سياسياً وأمنياً واقتصادياً، واجتماعياً أيضا. ■

زيد عبدالوهاب الأعظمي: باحث من العراق، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. خبير في مركز دراسات الشرق الأوسط أورسام.